بسم الله الرحمن الرحيم

باردو 2019/01/03

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

1. ما صحة المعلومات حول الفساد المالي بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق التقرير السنوي الثلاثين لدائرة المحاسبات والذي ينص على صرف مبلغ 640 ألف دينار خلال فترة 2015/2010 لعلاج مرضى لا يمتلكون الحق بالتمتع بتلك الخدمات.

مجلس نواب الشعب
الواردات
11 جانفي 2019
رمز الإدارة ...ع ل ع/...

النائب بشير اللزام

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الشّؤون الإجتماعيّة
الوزيـــر

13 فيفري 2019

وزارة الشؤون الإجتماعية
كتابة المجلس
مراسلة صادرة عدد 7516
بتاريخ 13 فيفري 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
عدد 218 تاريخ 15

وزير الشؤون الاجتماعية
الـى
السيد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم

الموضـوع : حول سؤال كتابي.

المرجـــع : مراسلتكم عدد 183 بتاريخ 28 جانفي 2019.

لقد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تقدّم به النّائب المحترم السيد بشير اللزام و تساءل فيه عن مدى " **صحة المعلومات حول الفساد المالي بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وفق التقرير السنوي الثلاثين لدائرة المحاسبات و الّذي ينص على صرف مبلغ 640 ألف دينار خلال فترة 2015/2010 لعلاج مرضى لا يمتلكون الحق بالتمتع بتلك الخدمات.** "

وتبعا لذلك أتشرف بإفادتكم بأن التمشي الذي اتبعه الفريق الرقابي في هذا الخصوص يعتمد على استخراج مبلغ الوصفات المرتبطة بتسجيل عيادات طبية والذي أظهر مبلغ الأدوية الذي صرف بعنوان وصفات طبية دون تسجيل عيادات المبالغ المذكورة وهي وصفات تتعلق بقرابة 60 بالمائة من الوافدين على مصحة العمران وحي الخضراء وهم المضمونين المصابين بالأمراض المزمنة والمتحصلين على شهادة تكفل كلي (APCI) تخول لهم الحصول على الدواء مجانا ولمدة 3 أو 6 أشهر حسب الوصفة الطبية إذ يتقدم المريض مباشرة إلى صيدلية المصحة للحصول على الدواء في نهاية كل شهر دون القيام بعملية تسجيل ويتم بموجب ذلك صرف الأدوية لهم وهو ما ينجر عنه تواتر الوصفات الطبية للمريض الواحد في الشهر وبتاريخ آخر عيادة.

من جهة أخرى وبخصوص صرف الأدوية لفائدة مرضى غير حاملين لقرار تكفل فقد تبين من خلال المعاينة المادية لعدد من الملفات وجود قرار تكفل في الغرض وأن السبب يعود إلى عدم تطابق أرقام الانخراط بين منظومتي الإعلامية لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض وهو ما أدى إلى عدم توفر هذه القرارات بالسجلات الإعلامية للصندوق الوطني للتأمين على المرض علما وأن هذه الشبهة كانت موضوع شكاية منشورة لدى مكتب التحقيق الخامس والعشرون بالمحكمة الابتدائية بتونس تحت عدد 7/4353 أحيل على إثرها 28 عونا على البحث وإيقاف أربعة منهم ثم تم إخلاء سبيلهم وإبقائهم بحالة سراح على ذمة القضية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق بادر بتفعيل عدد من التوصيات على غرار مراجعة التطبيقات الإعلامية وذلك من خلال إحداث الربط بين تسجيل العيادات الطبية وصرف الأدوية بالصيدلية بالنسبة للمرضى المنتفعين بعيادة طبية في نفس اليوم ، كما تم إحداث صيدلية خاصة بالمصابين بالأمراض المزمنة والوافدين على المصحة قصد الحصول على كمية الدواء المتبقية وفقا للمدة المبينة بالوصفة الطبية (3 أو 6 أشهر) ، وفي نفس هذا التوجه تم ربط عملية إسناد الأدوية لفائدة مرضى القصور الكلوي بالتسجيل بمكتب الاستقبال خلافا لما كان جاري به العمل منذ سنوات.

كما تم أيضا التنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتبادل قاعدة البيانات الخاصة بالمضمونين الإجتماعيين والمنظومة العلاجية لكل منخرط مع العمل على ربط قرارات التكفل بالأمراض المزمنة بمنظومة التسجيل بالعيادات الطبية بالمصحات ، كما تولى الصندوق إتخاذ إجراءات تنظيمية من خلال إصدار أدلة إجراءات تعنى بالإستقبال والمواعيد وكذلك بالصيدلية إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالأدوية الخصوصية.

والســـــــــلام

عن وزير الشؤون الاجتماعية
وبتفويض منه
رئيس الديوان
توفيق الزرلي

.....

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.